مملكة البحرين
ديوان الرقابة المالية والإدارية

التقرير السنوي

إعداد التقرير السنوي

محتوى التقرير

- **مقدمة التقرير السنوي:**
  - **كلمة رئيس الديوان.**
  - **ملخص بإنجازات وأعمال الديوان خلال السنة المهنية.**
- **الباب الأول: نتائج أعمال الرقابة المالية ومتابعة توصيات السنوات السابقة:**

الفصل الأول: الحساب الختامي الموحد للدولة.
الفصل الثاني: حساب احتياطي الأجيال القادمة.
الفصل الثالث: الحسابات الختامية للوزارات والجهات الحكومية.
الفصل الرابع: الرقابة على الجمعيات السياسية.
الفصل الخامس: نتائج أعمال متابعة تقارير الرقابة المالية.

- **الباب الثاني: نتائج أعمال الرقابة الإدارية ومتابعة توصيات السنوات السابقة:**

الفصل الأول: نتائج أعمال رقابة الالتزام.
الفصل الثاني: نتائج أعمال متابعة تقارير رقابة الالتزام.
الفصل الثالث: نتائج أعمال رقابة الأداء.
الفصل الرابع: نتائج أعمال متابعة تقرير رقابة الأداء.

منهجية إعداد التقرير

- تنفيذ الأعمال الرقابية ميدانياً في مقر الجهات المشمولة بالرقابة واستخلاص النتائج.
- إعداد المسودة الأولية للتقرير.
- مناقشة مسودة التقرير مع الجهة للتأكد من صحة ودقة الملاحظات، وإجراء التعديلات اللازمة بناء على ما يتوفر من بيانات ومستندات.
- إرسال مسودة التقرير النهائية للوزير المعني أو رئيس الجهة للرد على توصيات الديوان.
- استلام ردود الجهة بشكل مكتوب وتضمينها في التقرير، وإجراء التعديلات اللازمة (إن لزم الأمر) على ضوء الردود وما يتوفر من بيانات ومستندات إضافية.
- إصدار التقرير النهائي للجهة.
- إصدار التقرير السنوي متضمناً التقارير الرقابية النهائية للجهات المشمولة بالرقابة .

هاتف: 17565111
فاكس: 17564450

ص.ب: 18222
المنامة، مملكة البحرين

www.nao.gov.bh
@naobahrain

نشأة الديوان

أنشئ الديوان بموجب المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002 تحت مسمى ديوان الرقابة المالية، ثم تحول إلى ديوان الرقابة المالية والإدارية بعد توسيع صلاحياته بموجب المرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2010.

ونصت المادة الأولى من قانون الديوان على أن "يُنشأ جهاز مستقل يتمتع بالشخصية الإعتبارية العامة يسمى ديوان الرقابة المالية والإدارية، ويتبع الملك".

الأساس الدستوري والقانوني

دستور مملكة البحرين

نصت المادة (116) من الدستور على أن "يُنشأ بقانون ديوان للرقابة المالية يكفل القانون استقلاله، ويعاون الحكومة ومجلس النواب في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان إلى كل من الحكومة ومجلس النواب تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته".

ميثاق العمل الوطني

أكد ميثاق العمل الوطني في فصله الثالث على ضرورة بلورة نظام مؤسسي للرقابة المالية والإدارية يهدف للتحقق من سلامة استخدام المال العام والالتزام بضوابط العمل الإداري الرصين وتعزيز الشفافية في مختلف مؤسسات الدولة.

الاستقلالية

يعتبر الديوان جهازاً مستقلاً مالياً وإدارياً وعضوياً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ويتبع جلالة الملك. وكفل القانون استقلاليته في ممارسة اختصاصاته، واستقلالية موظفيه وأمّن لهم الحماية، كما منحه ميزانية مستقلة غير خاضعة لرقابة أي جهة.

يتماشى قانون الديوان واستقلاله مالياً وإدارياً ومنهجية عمله مع المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي).

الجهات المشمولة برقابة الديوان

الوزارات والإدارات والمحافظات والبلديات والهيئات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة، ومجالس الشورى والنواب والبلديات، والشركات التي تمتلك الدولة حصة فيها تزيد عن 50%، أو التي تضمن الدولة لها حداً أدنى من الربح أو تقدم لها إعانة مالية، وأية جهة يعهد الملك إلى الديوان بمراقبتها.

وتستثنى من الرقابة المصروفات السرية المتعلقة بالأمن القومي في الجهات المشمولة بالرقابة، وأية جهة أوجب الدستور أو القانون مراعاة السرية في شؤونها.

أنواع الرقابة التي يمارسها الديوان

يمارس الديوان بحسب قانون إنشائه، الرقابة المالية والرقابة الإدارية، ويتوافق ذلك مع المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) التي تحددأنواع الرقابة على النحو التالي:

الرقابة المالية

يضطلع الديوان بفحص ومراجعة الحسابات الختامية للدولة وغيرها من الجهات المشمولة برقابته، ويصدر رأياً فنياً مستقلاً حول صحة تلك الحسابات والبيانات المالية المتعلقة بها.

رقابة الأداء

التحقق من أداء الجهات المشمولة برقابة الديوان وفقاً لمبادئ الفعالية، الكفاءة والاقتصاد.

رقابة الالتزام

تهدف إلى التحقق من مدى التزام الجهات المشمولة برقابة الديوان بالقوانين واللوائح والقرارات والإجراءات المتعلقة بمهامها ومسؤولياتها. وتُنفذ رقابة الالتزام ضمن كافة أنواع الرقابة التي يمارسها الديوان، أو كرقابة منفصلة.

رقابة نظم المعلومات

يقوم الديوان بدراسة وفحص الأنظمة الإدارية والمحاسبية والرقابة الداخلية المتعلقة ببرامج الحاسب الآلي، للتحقق من كفاءة وكفاية تلك الأنظمة، وضمان حمايتها من الاختراق، وتحديد أوجه التحسين فيها.

تقارير الديوان وملاحظاته

تقرير سنوي

يعد الديوان تقريراً سنوياً عن الحساب الختامي للدولة والحسابات الختامية للجهات المشمولة برقابته، وعن نتائج أعمال رقابة الأداء والرقابة الإدارية، ويقدم إلى جلالة الملك ومجلس الوزراء ومجلس النواب.

تقرير عن كل مهمة

يضع الديوان نتائج تدقيقه وتفتيشه في شكل ملاحظات يبلغها إلى الجهات المختصة عن طريق الوزراء الذين تتبعهم تلك الجهات.

تقارير أخرى

يقدّم رئيس الديوان تقارير أخرى في المسائل التي يرى أنها على درجة كبيرة من الأهمية وتقتضي سرعة إطلاع السلطات المسؤولة عليها.

متابعة تقارير الديوان

يتابع الديوان تقاريره للوقوف على مدى التزام الجهات المشمولة برقابته بتنفيذ توصياته، ويصدر تقارير بنتائج المتابعة، تُبيّن التوصيات التي تم تنفيذها، وتلك التي لا تزال قيد التنفيذ، أو لم تُنفّذ.